دول الخليج لم ولن تعرف الحرب الطائفية

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

كانت بداية ظهور الطوائف في تاريخ المسلمين عن طريق تكريس كل طائفة ذاتيتها الخاصة، باحثة عن مساحة اختلافها مع الطوائف الأخرى، وما يميزها عنهم. وفي مقابل التعصب الطائفي كان ينشأ تعصب طائفي مضاد

يبدو من السابق للأوان أن اجعل عنوان هذا الحديث هو نفسه الاستنتاج الذي وصلت إليه بعد قراءات ومشاهدات واسعة. أنا لا أريد أن أثير لديكم شحنة من العجب وربما التعجب. لكنني أقول بما يشبه اليقين إن منطقة الخليج العربي لم تشهد حرباً طائفية ذات بال منذ القرن التاسع الميلادي وحتى الآن. واخترت القرن التاسع لأنه القرن الذي تشكلت فيه جماعات مذهبية دينية، وقامت فيه إمارات مذهبية في نواح مختلفة من منطقة الخليج. هذا الإرث التاريخي هو الذي أدى إلى نضوج ظاهرة الطوائف الدينية في الخليج. وفي هذا الصدد لابد من رفع هذا السؤال:

ما الطائفية؟ هناك نوعان من الطائفية: أحدهما طائفية سياسية والأخرى دينية. أما الطائفية الدينية، التي هي مدار هذا الأربعاء، فهي ضرب من التبعية لمذهب، يتصف أهله عادة بضيق الأفق والتعصب، وربما التحيز وعدم التسامح تجاه الآخر. والطائفية الدينية يمكن أن تظهر في صيغ متعددة منها ما هو فردي، ومنها ما هو جماعي أو بصورة مهنية. وأخطر ما في الطائفية يكمن في بروز ملة دينية أو نحلة دينية ضمن دين واسع. الطائفية ليست قضية شخصية لا تهم إلا الشخص الذي يتصف بها، بل هي قضية عامة تهم الأمة، التي قد تعاني من ويلات الطائفية إذا لم يمكن التحكم فيها. وذلك لأنها تهدد حقوق الإنسان، والتسامح الديني، والعدالة الاجتماعية، ومبادئ عدم التمييز العنصري أو الديني. والطائفية قد تسيء إلى الأفراد إما بالقبول السيئ. أو قد يتطور الأمر إلى إيذاء جسدي وعنف لا يقف عند فرد بل يطال أثره الجماعة أو الأمة بأسرها.

كانت بداية ظهور الطوائف في تاريخ المسلمين عن طريق تكريس كل طائفة ذاتيتها الخاصة، باحثة عن مساحة اختلافها مع الطوائف الأخرى، وما يميزها عنهم. وفي مقابل التعصب الطائفي كان ينشأ تعصب طائفي مضاد. سرعان ما يقود ذلك التعصب إلى مواجهة، وقتال وتصفية. لهذا نجد في اللغة العربية كلمات كثيرة تدل عن الطائفية أو نوع منها مثل: الملة والنحلة والفرقة والطائفة والمذهب وغير ذلك كثيرة، وهي وإن كانت كل كلمة تحمل دلالة معينة، إلا أن كثرة الكلمات في القاموس العربي، يدل على أهمية تلك القضية وسعة انتشارها.

ورغم أن مفهوم الطائفية يظل ملتبساً في التناول التحليلي وفي الممارسة التاريخية، إلا انه يخفي تجاذباً صارخاً بين السياسي والديني. فالطوائف أو الفرق الدينية الأولى في تاريخ الإسلام كانت تحمل هماً سياسياً مباشراً. وهي قد وضعت نفسها في موقع المعارضة للحكم السائد. وحتى صراع المفاهيم الفكرية المجردة قد تضمن مضامين طائفية.

ونضرب مثالاً واحداً من تاريخ المسلمين. ففي العصر العباسي، حرص الخلفاء العباسيون على الاستفادة من الاستقطاب الطائفي، مما حوّل العراق إلى ساحة صراع عقدي وسياسي. وهو أشد أنواع الصراعات الطائفية. وفي مقابل ذلك يأتي الصراع الفقهي السياسي. الذي هو بدوره أقل وطأة وخطورة من الصراع الأول. أقول تكون صراع طائفي عقدي سياسي بين السنة والشيعة في العراق أفضى إلى قيام مكونين سياسيين هما: دولة الخلافة ودولة الإمامة. ومع أن ذلكما المكونان قد تلاشيا إلى درجة كبيرة، فإن فكرة الانقسام لا تزال حية، لم يمحها ما يسمى بالاندماج المدني. وكان الدكتور رشيد الخيون يرى أن الطائفية الدينية في العراق قد تم توظيفها سياسياً منذ العصر الأموي حتى العصر الحديث. ويقول إن الحكومات المتعاقبة في العراق قد مارست الطائفية تحت غطاء وحدة المجتمع.

الانقسام الطائفي السياسي أخذ بعده السياسي والقانوني كاملاً وأصبح قاعدة لقيام دول عديدة، أبرزها لبنان، الذي يتمتع بنظام برلماني ديمقراطي مبني أساساً على طائفية دينية سياسية. وهي طائفية شكلت مع مرور الأيام سداً منيعاً ضد استبداد الدولة، لكن في المقابل كانت الطائفية ولا زالت أداة إضعاف للدولة. وهو الاستنتاج نفسه الذي يذهب إليه أحمد الزعبي. وكان الكاتب مصطفى بكري قد ذهب أبعد من ذلك عندما رأى أن الطائفية في لبنان ذات أبعاد واسعة حتى أنها تؤثر في عقد اتفاقيات دولية.

وفي دول الخليج العربي يرى أكرم ألفي أن شيعة الخليج قد تحولت من المصادمة إلى المشاركة عبر قنوات قد توصف بأنها قنوات سلمية. ففي السنوات الأخيرة كان الخطاب السياسي لشيعة الخليج ينحو بشكل مقبول نحو الاندماج في الأطر السياسية القائمة. ولابد من لفت الانتباه إلى أن الحركات السياسية اليسارية أو الحركات القومية التي شهدتها منطقة الخليج في خمسينيات وستينيات القرن الميلادي الفارط كانت مكوناتها شيعية. لكن مع بروز ظاهرة الخميني والثورة الإيرانية، تبنى جيل جديد من قيادات الشيعة في الخليج رؤية الخميني وأفكاره الثورية. وقد فشلت تلك القيادات في حشد تأييد كبير لها في أوساط الشيعة في الخليج، الذين تسيطر عليهم عقلية التجار.

كتب المستعرب الروسي كوبيشانوف ان الطائفية في جزيرة العرب هي من نوع طائفة السلالات. وقوله هذا لا يخلو من حق، لكنه حق غير مكتمل. فلا يعني أن تتبنى الأسر الحاكمة في الخليج ضرباً من ضروب المدارس الفقهية، لايعني ذلك أنهم ينحازون إلى طائفة دينية. فالفرق شاسع بين أن تتبع مدرسة فقهية معينة، وبين أن تنحاز إلى طائفة دينية بشكل متعصب.

لم تعرف الطائفية في الخليج صداماً مسلحاً ذا بال. فمنذ قدم دعاة بعض المذاهب الشيعية أو الخارجية أو الإسماعيلية إلى الجزيرة العربية فإنهم بداية اتجهوا إلى التبشير بمذاهبهم في مناطق حضرية زراعية مثل: البحرين وهو الاسم الذي كانت تعرف به منطقة غرب الخليج. أو اليمامة، وهو الاسم الذي يطلق على المنطقة الحضرية في وسط الجزيرة العربية أو اليمن. واستطاعت بعض تلك المذاهب أن تقيم لها إمارات مثل: الإمارة الجنابية القرمطية في الإحساء والهفوف، التي أسسها أبو سعيد الحسن بن بهرام الجنابي سنة ٩١٨م. والإمارة الأخيضرية الحسنية في اليمامة، التي أسسها محمد بن يوسف بن إبراهيم بن عبدالله الحسني الملقب بالأخيضر سنة ٨٥٨م. والدولة والدعوة الإمامية التي أسسها في اليمن الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي بن إبراهيم طباطبا بن إسماعيل الحسني سنة ٨٩٣م. والدعوة والدولة الإسماعيلية في اليمن التي أسسها علي بن محمد الصليحي سنة ١٠٧١م. والإمارات الحسنية والحسينية كإمارة الجعافرة في مكة أو إمارة طاهر بن مسلم الحسينية في المدينة وكلها في منتصف القرن العاشر الميلادي. كل هذه الكيانات السياسية التي قامت على عاتق طائفة دينية منذ القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر الميلاديين، لم تشهد صراعاً دموياً ذات بال بين الطوائف الدينية الموجودة آنذاك.

ومع مرور الزمن تشكلت في منطقة الخليج ثلاث فئات مذهبية هي أهل السنة وهم الأكثر، ثم الشيعة في البحرين والمنطقة الشرقية من المملكة والكويت، وأخيراً الأباضية في عمان. بجانب طوائف صغيرة مثل الإسماعيلية أو بعض المذاهب المتفرعة من المذهب الشيعي أو السني. لقد اتسمت علاقات متينة بين الفئات السكانية المذهبية، ولم يشهد التاريخ صراعاً مسلحاً نشب بينها. ما سبب ذلك؟.

يبدو أن السبب الرئيس في ذلك أن سكان تلك المناطق يمتهنون التجارة في أوسع أبوابها، حتى المهن القليلة مثل الزراعة أو الغوص إنما قامت لخدمة مهنة التجارة. لهذا سيطرت عقلية التجارة على معظم سكان منطقة الخليج، وهي عقلية قد تتمذهب، ولكنها لا يأخذها مذهبها إلى درجة الصراع والاقتتال. يقول مايكل فيلد صاحب كتاب التجار ان معظم التجار في منطقة الخليج ينتمون إلى أسر تجارية ذات بعد تاريخي كبير، وهم يأتون من مذاهب مختلفة، ولكنهم لا يفرطون في تجارتهم من أجل مذهبهم الديني. فالطائفية في الخليج هي طائفية تجارية دينية.

السبب الثاني أن الدولة في الخليج ليست دولة عسكرية، وعدد أفراد الجيوش قليلة، وبالتالي لا يوجد فعلاً زخم عسكري قد يصبح في خدمة أي صراع طائفي. ولم تشهد دول الخليج في تاريخها الحديث اضطهادات طائفية يقوم بها الجيش. كما أن الأقليات الدينية في دول الخليج تتمتع إلى حد معقول بمستوى من العيش لا يقل عن مستوى معظم الأكثرية الدينية. وهذا لا يعني وجود استثناءات، لكنها استثناءات لم تقد أبداً إلى صراع مسلح.

وهنا لابد من طرح هذا السؤال وهو: هل الطائفية خيار سياسي يمكن لأبناء الخليج السير في دربه؟ والجواب بالنفي. والسبب أن الخيارات السياسية تنطوي على فلسفة وبرامج سياسية يمكن تبنيها على السطح، بينما الطائفية لا تملك فلسفة، وهي ليست صالحة أن تصبح برنامجاً سياسياً يمكن لأحدهم من تبنيه والتصريح به. والحق أن الطائفية هي نزوع مضخم للأنا تجاه الآخر. وهذا هو بيت القصيد. وقد يكون الآخر شريك صاحب الطائفية في اللغة والأرض والتاريخ والدين، وقد يكون الآخر من خارج تلك الدوائر. وعلى هذا يمكن القول إن الطائفية ليست خياراً سياسياً، بل هي ظاهرة اجتماعية مثل أية ظاهرة اجتماعية تسود في حقبة زمنية، لأسباب معروفة، ثم تخبو. وفي منطقة الخليج لم تجد الطائفية طريقها إلى أن تصبح أكثر من ظاهرة اجتماعية، حتى لو لم يصرح أبناء الطوائف بذلك، فلسان الحال أبلغ من لسان المقال.

نقلا عن جريدة "الرياض" السعودية

دور المرأة البحرينية في التنمية الاقتصادية

منذ بداية السبعينات ومجتمع البحرين يشهد متغيرات متسارعة وبخاصة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وجاءت هذه المتغيرات في إطار رؤية استراتيجية تبتغي بناء مرتكزات تتميز بفاعليتها في إحداث تحولات أساسية في توجهات المجتمع وتطلعاته المستقبلية، الأمر الذي أدى إلى إحداث تطور في بنيته وهيكليته.

ولو تفحصنا قليلا التطور الذي حدث في مملكة البحرين، لوجدنا أن للمرأة فيه نصيب كبير، نتيجة لظروف متعددة، والتي كانت من أبرزها الفرص التعليمية المتميزة التي أتحيت للمرأة في البحرين منذ فترة طويلة، مقارنة بقريناتها في الدول العربية الأخرى، إضافة إلى ما شكله الوعي السياسي والاجتماعي لمكونات المجتمع حتى قبل فترة الاستقلال، وما صاحبه من صراع سياسي لنيل حقوق محددة المعالم، كان للمرأة البحرينية فيها نصيب واضح ودور بارز.

ثم بدأت جهود المرأة البحرينية تؤتي ثمارها من خلال التحول والاحتواء الذي حدث لهذه الجهود واحتضانها في إطار مؤسسي، من قبل مؤسسات المجتمع المدنية والأهلية، إضافة إلى المؤسسات الرسمية الحكومية.

فتم إشهار العديد من الجمعيات النسائية، والمؤسسات المجتمعية التي قامت برعاية الأنشطة والجهود النسائية، وكذلك تم تأسيس مؤسسات رسمية حكومية ساهمت في تقنين هذه الجهود من خلال وضع استراتيجية وطنية شاملة لدعم أنشطة المرأة في مملكة البحرين برعاية من المجلس الأعلى للمرأة، والذي ترأسه صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة حرم جلالة الملك. وقد عملت هذه المؤسسات المجتمعية منها والرسمية بمساعدة المرأة لتعب دورا رئيسا في بناء أسرتها ومجتمعها.

ومن هذا المنطلق جاء اهتمام هذه المؤسسات بدعم مشاريع الأسر المنتجة، والتي تعد من المشاريع الهامة في مملكة البحرين لكونها ساهمت في دعم العديد من الأسر للتحول من أسر معالة إلى أسر منتجة، وبالتالي ساهمت في دعم العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

البعد التاريخي للأسرة البحرينية لفترة ما قبل النفط

حينما نقف ونسلط الضوء على تاريخ الأسرة البحرينية في فترة ما قبل النفط من بعدها الانتاجي، نجد أنها كانت تعكس الخصائص الجغرافية لمنطقة الخليج العربي. فكون مملكة البحرين جزيرة تقع في منطقة الخليج العربي، أدى هذا الموقع إلى جعل المواطنين يعتمدون بشكل رئيسي على البحر، وما يتطلبه الاستفادة القصوى منه من مواد وآليات واحتياجات، يتم توفيرها وتصنيفها من خلال أعمال يدوية وصناعات تقليدية.

كما أن البحرين كانت ولفترة طويلة تمتلك أراضي زراعية خصبة، حتى تم إطلاق اسم بلد " المليون نخلة " عليها، الأمر الذي جعله الكثير من أفراد المجتمع، يتجه إلى الاستفادة من المنتوجات الزراعية وغيرها في الصناعات التقليدية واليدوية.

فنشأت صناعات مختلفة، مثل تصنيع ماء اللقاح والذي يتم استخراجه من شجر النخيل، وصناعات السلال والصناديق التقليدية وصناعة منتجات الخوص وغيرها.

ونتيجة للظروف الاقتصادية التي لم تكن تتميز بالرخاء والوفرة، شارك جميع أفراد الأسرة في الأعمال الانتاجية والتنموية، وبالتأكيد كان للمرأة أدوارا متعددة، فهي أم وعليها واجبات رعاية الأبناء، إضافة إلى ذلك ونتيجة للظروف الاقتصادية التي لم تكن تتميز بالرخاء والوفرة، شارك جميع أفراد الأسرة في الأعمال الانتاجية والتنموية، وبالتأكيد كان للمرأة أدوارا متعددة، فهي أم وعليها واجبات رعاية الأبناء، إضافة إلى مساهماتها في أعمال تدبير المنزل، وكذلك المساهمة في الأعمال التي توفر مصدر رزق لأسرتها.

التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على الأسرة البحرينية

لقد شكل اكتشاف النفط في البحرين في يونيو من عام ١٩٣٢م، ليمثل أول نفط يتم اكتشافه في المنطقة، نقطة تحول استراتيجي في البناء التنموي للدول الحديثة. فكانت هناك متغيرات إجتماعية واقتصادية متعددة، إنعكست بشكل رئيس على نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية في المجتمع البحريني. ومن أبرز هذه المتغيرات ما حدث للمهن التي اعتمدت في الماضي على موارد غير نفطية في تشغيلها، أما اليوم فأصبحت المهن تأخذ شكلا آخرا، معتمدة على ما وفرته الثروة النفطية من وفرة مالية كبيرة، استثمرتها الحكومات المتعاقبة للمساهمة التنموية للمجتمع البحريني.

ولم تغب المرأة عن هذه التحولات، بل كانت في قلب الأحداث، حيث امتهنت المرأة البحرينية، أيضا مهن جديدة ارتبطت بالنمو الاقتصادي والتحولات الاجتماعية.

كما أن الاكتشافات النفطية، وما نتج عنها من توفر ثروة مالية، أدت إلى إحداث تغيرات جذرية في بنية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وديموغرافيا، والتي منها اعتماد الأفراد على الدولة بشكل رئيس في تأمين الحاجات والخدمات، الأمر أدى إلى حدوث حالة تضخم في البناء المؤسساتي للدولة، وكذلك تزايد أعداد العاطلين الذين أصبح الحصول على وظيفة في الجهاز الرسمي هو أملهم المنشود كذلك فقد تقلصت الأنشطة والجهود التي اعتمدت على الصناعات التقليدية واليدوية، مما نتج عنه حالة تدهور لهذه الصناعات، وهجرة الناس عنها لعدم تمكنها من توفير موارد مالية تكفي للقائمين عليها لسد احتياجاتهم الرئيسية، وتحولت في معظمها إلى نوع من التراث الذي نبكي عليه ولا نتبنى موقفا لحمايته والذود عنه من المخاطر التي تهدده.

دور المؤسسات الرسمية والأهلية في دعم مشاريع الأسر المنتجة

الأسر المنتجة هي أسرة تقوم بإنتاج منتج ما، أو عمل ما، بالتعاون مع جميع أو بعض أفرادها، بهدف تحقيق دخل يتناسب مع طموحاتها، إعتمادا في ذلك على ذاتها ومواردها، وعادة ما يتم تنفيذ هذا المشروع إنطلاقا من منزل الأسرة، وبرأس مال صغير، وتهدف هذه المشاريع بتحقيق ما يلي:

تعمل على تحويل الأسرة المعالة إلى أسرة منتجة، وبالتالي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

تعمل على تطوير الحرف والصناعات المنزلية والمصنعات التقليدية والتراثية وتزيد من قدرتها التنافسية مع المنتجات الأخرى المماثلة.

ظهرت فكرة مشروع الأسرة البحرينية المنتجة في بداية السبعينات، وذلك من خلال إنشاء مراكز التنمية الاجتماعية، والتي جاء إنشاؤها في ذلك الوقت، بهدف مساعدة الأسر المحتاجة على تحسين مستوى دخلها المادي.

وقد تبنت بعد ذلك وزارة العمل والشئون الاجتماعية (آنذاك) هذا المشروع ووفرت للأسر المستفيدة فرص التدريب على صناعات منزلية متعددة كما وفرت لهم كذلك الحصول على الخامات والمعدات اللازمة بأسعار مناسبة، كما أتاح المشروع لبعض الأسر غير القادرة الحصول على قروض لشراء الخامات والمعدات اللازمة للإنتاج، كما ساهم المشروع في دعم منتجات هذه الأسرة، من خلال دعم تسويقها عن طريق ما يقام من معارض لبيع هذه المنتجات في الداخل والخارج.

ثم مع تأسيس وزارة الشئون الاجتماعية مؤخرا، تم إعطاء زخم إعلامي لهذه المشاريع، وكذلك تضمينها ضمن مشروع الاستراتيجية الوطنية لدعم الأسر المحتاجة في مملكة البحرين.

كذلك فقد ساهم المجلس الأعلى للمرأة بدعم مشاريع الأسر المنتجة من خلال العمل الجاد لتحويل الأسر المعالة إلى إسر منتجة، تعتمد على نفسها في سد احتياجاتها الحياتية، وتساهم بشكل متميز في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع البحريني بصورة إيجابية.

وبالاضافة إلى مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والدور الكبير الذي تقوم به في احتضان ودعم مشاريع الأسر المنتجة، فإن هناك العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي ساهمت في دعم هذه المشاريع من خلال تبني برامج وفعاليات طموحة. ومن أبرز هذه المؤسسات جمعية رعاية الطفل والأمومة، فهي أول جمعية تبنت مشروع إقراض الأسر المنتجة من خلال صندوق دعم المشاريع المتناهية الصغر، والمدعوم من منظمة (أكفن)، إضافة إلى جمعية أوال النسائية، وكذلك جمعية الإصلاح، والصناديق الخيرية والجمعيات النسائية، والاجتماعية المتعددة.وتوافقا مع هذه الجهود المقدرة وغيرها، فقد ظهرت في الساحة المحلية، مؤسسة بحرين بازار الاجتماعية التنموية، والتي تخصصت في مجال دعم الأسر المنتجة من خلال ترويج منتجاتها، كون القائمون على أمر هذه المؤسسة هم من أفراد الأسر المنتجة الذين تدرجوا في مراحل التنمية الاقتصادية.

وكان للمرأة دور كبير في تأسيس هذه المؤسسة، كون مؤسستها ورئيسة مجلس إدارتها هي امرأة ساهمت بقدر كبير وبجهد متواصل في تأطير وتقنين عمل الأسر المنتجة، بالتنسيق والتعاون وبدعم من وزارة الشئون الاجتماعية، حتى أصبحت هذه المؤسسة وخلال فترة قصيرة ظاهرة تستحق التوقف عندها.

السعودية وأسبانيا تتفقان على انشاء صندوق بنى تحتية مشتركة بمليار دولار

الرياض/ واس :

بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ودولة رئيس وزراء اسبانيا خوسية لويس ثباتيرو جرى في مقر رئاسة الوزراء الأسبانية بمدريد مساء أمس التوقيع على اتفاقية لتجنب الإزدواج الضريبي بين المملكة وأسبانيا في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي وقعها عن الجانب السعودي معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف فيما وقعها عن الجانب الأسباني معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون ميغل أنخل موراتينوس .

كما جرى التوقيع على مذكرة للتفاهم في المجالات الصحية بين وزارة الصحة في المملكة ووزارة الصحة والاستهلاك في مملكة أسبانيا وقعها عن الجانب السعودي معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إياد بن أمين مدني ووقعها عن الجانب الأسباني معالي وزيرة الصحة والاستهلاك إلينا سالجادو.

خادم الحرمين الشريفين يقلد رئيس الوزراء الأسباني وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الأولى(واس)

وبعد تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية ومذكرة التفاهم تشرف أصحاب المعالي الوزراء بالسلام على خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ودولة رئيس وزراء أسبانيا خوسية لويس ثباتيرو حضر مراسم التوقيع أعضاء الوفد الرسمي المرافق لخادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى أسبانيا .كما حضرها من الجانب الأسباني أصحاب المعالي الوزراء وسفير أسبانيا لدى المملكة مانويل الأبارات .

قطر وليبيا توقعان مذكرة تفاهم و3 اتفاقيات

الدوحة /قنا:

تلقى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد رسالة شفوية من أخيه فخامة العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية تتصل بالعلاقات بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

قام بنقل الرسالة دولة الدكتور البغدادي علي المحمودي أمين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية الليبية خلال استقبال سمو الأمير له والوفد المرافق في مكتبه بالديوان الأميري قبل ظهر أمس. حضر المقابلة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.

من جهة أخرى شهد معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ودولة الدكتور البغدادي علي المحمودي امين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية الليبية الاشتراكية العظمي بالديوان الأميري صباح امس التوقيع على مذكرة تفاهم وثلاث اتفاقيات بين البلدين، فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة قطر وحكومة الجماهيرية الليبية بشأن انشاء صندوق خاص للمساعدات الاقتصادية للدول العربية التي تفتقر للموارد المالية.

وقع علي المذكرة سعادة السيد أحمد بن عبدالله آل محمود وزير الدولة للشؤون الخارجية فيما وقعها عن الجانب الليبي سعادة السيد عبدالرحمن شلقم امين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي..

كما تم التوقيع على اتفاقيتين لانشاء صندوق استثماري مشترك بين جهاز قطر للاستثمار والمؤسسة الليبية للاستثمار وعلى إنشاء المصرف الليبي القطري بين جهاز قطر للاستثمار ومصرف ليبيا المركزي. ووقع الاتفاقيتين الدكتور حسين علي العبدالله عضو المجلس التنفيذي لجهاز قطر للاستثمار فيما وقعهما عن الجانب الليبي سعادة السيد محمد إلياس المدير التنفيذي للمجلس الاعلي للاستثمار وسعادة السيد محمد شكري نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي. كما تم التوقيع علي اتفاقية بشأن تأسيس شركة مشتركة للتطوير العقاري بين شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية.

أخبار متفرقة

اتحاد الصناعات الكويتية يوافق على زيادة مدة تراخيص استيراد المواد الكيماوية

الكويت / كونا:

قال اتحاد الصناعات الكويتية أمس الاول انه تمت الموافقة على طلبه بتمديد مدة تجديد التراخيص الخاصة لاستيراد المواد الكيماوية من ستة اشهر الى سنة للمؤسسات والشركات الصناعية.

واضاف الاتحاد في بيان صحافي ان تمديد المدة جاء بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة ووزارة الداخلية بشأن نشاط بيع وشراء المواد الكيماوية واستيرادها لاعتبارات ودواع امنية تعتبر قصيرة جدا اخذا بالاعتبار ان هناك العديد من الاجراءات الروتينية التي ينبغي للمصانع استكمالها لمثل هذا التجديد وتستغرق حوالي شهرا كاملا.

واوضح أن المصانع التي تستورد هذه المواد معدودة واصبحت معروفة ومحددة لدى وزارة الداخلية لذا طلب الاتحاد زيادة مدة التجديد الى سنة بدلا من ستة شهور توفيرا للجهد والوقت على الوزارة والمصانع الوطنية المستوردة لهذه المواد وتيسيرا على تلك المصانع في توفير المواد اللازمة للتشغيل والانتاج وهو الذي قدرته وزارة الداخلية ولاقي تفهما لديها ومن ثم ابدت موافقتها على التمديد

انطلاق المهرجان الصيفي في الكويت

الكويت /كونا:

انطلقت أمس مهرجان الصيف التاسع الذي تنظمه شركة معرض الكويت الدولي ويستمر حتى السادس من شهر يوليو المقبل.

وقالت الشركة ان المهرجان شهد زيادة ملحوظة في عدد الشركات المشاركة حيث بلغت الزيادة نحو ٢٢ في المئة عن العام الماضي .

وأضافت ان المهرجان يهدف الى تواصل الزوار مع أنشطة الشركة طوال اكبر فترة خلال فصل الصيف لتعويض النقص في الأنشطة خلال هذه الفترة من السنة حيث تقل بشكل عام المعارض وكافة أشكال الأنشطة التجارية التي اعتادوا عليها طوال العام .

واوضحت ان المهرجان يشمل العديد من الأنشطة المتنوعة التي تشمل السياحة والسفر والهدايا والكماليات والأزياء والادوات المنزلية والمواد الغذائية والالكترونيات اضافة الى المعدات وادوات الرياضة البحرية.

الإمارات الأولى عربيا في "ظروف المعيشة" لعام 2007م

دبي / وكالات:

قفزت دبي إلى المرتبة الأولى عربياً والمركز ٨٠ عالمياً ضمن مؤشر مؤسسة "ميرسر" الاستثمارية لأفضل مدن العالم من حيث ظروف المعيشة لعام ٢٠٠٧ بتقدير ٨٧ نقطة.وكانت الإمارة قد جاءت في المركز ٨٥ عالمياً في مؤشر العام الماضي.

حيث استحقت أبوظبي المركز الثاني عربياً والمرتبة ٨٨ عالمياً ضمن المؤشر بتقييم ٨٤,١ نقطة، وكانت العاصمة جاءت في المركز ٩٢ في مؤشر العام الماضي.

وجاءت مدينة تونس في المرتبة الثالثة عربياً والمركز ٩٥ عالمياً بتقدير ٨٢,٤ نقطة، ثم الدار البيضاء في المرتبة ١١٩ عالميا، فيما احتلت المنامة المركز الخامس عربياً والـ ١٢٣ عالمياً بتقدير ٧٢,٣ نقطة.وتصدرت زيورخ القائمة للعام الثاني على التوالي بتقدير ١٨,١ نقطة وتلتها جينيف ثم نانكوفر وفيينا وأوكلاند.

وتحسن مركز دبي وأبوظبي بشكل ملموس من حيث مستوى الغلاء الأمر الذي عزته المؤسسة لربط عملة الدولة الدرهم بالدولار الامريكي مما أسهم في خفض تكلفة العيش للوافدين إلى الدولة من الدول التي ارتفعت عملاتها بشكل كبير أمام الدولار الذي يواصل الانخفاض بحدة منذ فترة.

وتراجعت دبي بين المدن الأكثر غلاء في العالم لعام ٢٠٠٧ من المرتبة ٢٥ إلى المركز ٣٤ بتقدير ٨٨,٨ نقطة مقارنة بحوالي ٨٧,٨ نقطة في قائمة العام الماضي في حين تراجع مركز أبوظبي ضمن القائمة من المركز ٣٠ إلى المرتبة ٤٥ في قائمة العام الجاري بتقييم ٨٥,٩ نقطة.

وجاءت موسكو في المرتبة الأولى بين أغلى مدن العالم تلتها لندن ثم سيؤول وطوكيو وهونج كونج وكوبنهاجن ثم جينيف وأوساكا وزيورخ واوسلو في المراكز العشرة الأولى ضمن القائمة.